آليات النظام الاقتصادي في علاجه للبطالة

الكلمات المفتاحية: النظام ،الاقتصادي، البطالة

م٠د ٠محمد يوسف محمد
وزارة التربية
Dr.moh3245@gmail.com

الملخص

تعد البطالة من أخطر الظواهر تأثيراً على مستويات الاداء الاقتصادي، وهي متفشية بنسب متفاوته في كل دول العالم دون استثناء ومستفحلة في اكثر في الدول الاسلامية التي تمتلك أنجح نهج اقتصادي متمثل في كتاب الله وسنة نبيه، وتنشأ مشكلة البطالة عندما لا يلتزم الانسان بفطرته السجَّية التي خلق الله عليها، أو أنه يسيء استخدام ما سخّره الله له من نعم، او ينحرف عن الرشد في استغلال الموارد البشرية والطبيعية، فالإنسان هو سبب هذه المشكلة ولن تحل هذه المشكلة الا من خلال الانسان الرشيد الذي يطبق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، حيث اهتمّ الاسلام بمشكلة البطالة، وحرص على علاجها – قبل نشوئها – بوسائل متعددة حفاظاً على الصحة النفسية، وخاصة عند الاشخاص الذين يفقدون الوازع الديني، مما جعل مجتمعاتنا تشهد معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدي الى تفاهم ظاهرة البطالة .

لهذا يهدف هذا البحث الى تحديد حجم البطالة واسباب تفشي هذه الظاهرة وطرق معالجتها، وذلك من خلال توظيف البيانات عن مؤشرات البطالة، وهذا يدفعنا لتناول الموضوع من رؤية الاقتصاد الاسلامي، ومحاولين ابراز مدى صحة ان الاقتصاد الاسلامي يعالج قضية البطالة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدي رسول الله صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهري ن وصحبه الغر الميامين، أما بعد :

يتسم الاقتصاد الاسلامي بالدعوة لاستثمار الطاقات والحث على العمل، كالكسب من عمل اليد واعمار الارض؛ والتصنيع بأنواعه، والزراعة والري والتجارة، إّ أن العمل هو عماد الحياة ولا تستمر الحياة ولا تستقيم الا به، وقد هيأت الله سبحانه وتعالى كنوز الارض والنعم

العظيمة فأخبر في محكم التنزيل : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ (سورة الملك : ١٥).

والانسان المسؤول عن هذهِ النعم، كما صحَّ عن رسول الله (ﷺ) : (ان العبد يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن جسمه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم انفقه)[٢].

من أجل ذلك كان من الواجب على المسلم ان يراعي هذهِ المسؤولية فيبذل الجهد في العمل وطلب الرزق الحلال ليعيش حياة طيبة كريمة، يضمن بها كرامته مع من يعول ولكن فرص العمل قد يعتريها بعض الازمات والمشكلات التي يعاني منها الكثير من المجتمعات الامر الذي يؤثر سلباً على حياة الافراد، ولعل من أخطر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات اليوم ظاهرة البطالة، من عدم توفر العمل او الأجر المناسبين للشخص الراغب فيه، وهي ظاهرة لا يكاد مجتمع يسلم منها، وما فيها من النتائج التي تعدد كيان المجتمعات من اضرار اقتصادية واجتماعية.

وهذا يدفعنا الى اعادة النظر في العلاجات التي تقدمها الانظمة الوضعية نلحظ هناك خللاً او نقصاً، فكان لا بد من عرض وجهة نظر النظام الاقتصادي الاسلامي لانه قد بسط الامر – سبباً وعلاجاً – بما لا يدع الشك او الانتقاد، بالرغم من انه كان بعيداً عن واقع الحياة بسبب اقصاءه وأغفال تطبيقه، ولأجل ذلك قمت بكتابة هذا البحث.

وان المجتمعات العالمية وبضمنها المجتمع العربي الاسلامي لم يسلم من هذهِ الظاهرة رغم الجهود التي تبذلها والتحديات التي تواجهها في ظل هذهِ التغيرات التي تحدث خاصة في مجتمع شباب الامة من أجل الاجابة على هذا التساؤل كان لابد من تقسيم البحث إلى أربعة مطالب وهي :

١ – المطلب الأول : مفهوم البطالة في الاقتصاد الإسلامي .

٢ – المطلب الثاني : علاج البطالة في الاقتصاد الاسلامي.

٣ – المطلب الثالث : علاج البطالة في الاقتصاد الوضعي

٤ – المطلب الرابع : تحليل واسباب البطالة في العراق والامة العربية الاسلامية.

مشكلة البحث : تعد البطالة قضية عالمية تتفاوت نسبتها في جميع دول العالم المتقدمة والنامية، إذ تشير نتائج التقديرات الاحصائية عن وجود مليار عاطل عن العمل يتوزعون في مختلف انحاء الأرض، وإن نسبة البطالة في العراق قد تجاوزت ٢٠% حسب

احصائية وزارة التخطيط العراقي[٣]، ومن هنا جاءت تساؤلات الدراسة؛ ما هي مسؤولية الاقتصاد الاسلامي لمعالجة للشباب العاطلين، ما هي الثمرات والآثار المترتبة على معالجة الاقتصاد الاسلامي للبطالة وكذلك لا توجد ضمانات للعاطلين في ارضنا ودولتنا معناها الحرمان والجوع والفقر.

أهمية البحث :

يجد الباحث أهمية الكشف عن منهج ومعالجات الاقتصاد الاسلامي وأنجع وسائله ايماناً منه بأن البطالة اصبحت مشكلة تتعدى ضررها على جوانب الحياة الانسانية ومجالاتها كافة[٤]، وما يجعل الحاجة الماسة الى الحد من تفاقم هذهِ الظاهرة، ومن ضررها في الحاضر والمستقبل، وتعد استجابة للنداءات التي تدعو الى علاج البطالة والتصدي لها، يتميز الاقتصاد الاسلامي في حل ومعالجة البطالة بأسلوب ومنهجية بارزة والاستفادة منها .

دراسات سابقة وكثيرة حاولوا تسليط الضوء على قضية البطالة التي يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر وكان الدراسات السابقة متنوعة في منهاجها منها المسح الاجتماعي والوصفي التحليلي لواقع المشكلة، ورفد هذهِ الدراسات بالبيانات التي تم الحصول عليها عن طرق كثيرة مثل الاستبيانات والدراسات الميداينة توصلت تلك الدراسات الى نتائج منها :

١ – ندرة رأس المال للتشغيل.

٢ – عدم وجود دخل ثابت او متغير كافي لتلبية الحاجات الاساسية لأفراد الاسرة.

٣ – بعد وسائل الانتاج عن مناطق تواجدهم واختصاصاتهم .

٤ – وصول البطالة الى شرائح متقدمة علمياً كحملة الدراسات العليا ينذر الى فاجعة جديدة وافتراش الشوارع .

مفاهيم البحث :

الاقتصاد الاسلامي : بالرغم من الأسس الشرعية والفكرية القديمة للإقتصاد في الفكر الاسلامي الا ان مصطلح الاقتصاد الاسلامي في حد ذاته، لم يظهر الا في القرن الرابع عشر هجر او النصف الثاني من القرن العشرين، ولابد من القول ان ظهور هذا المصطلح لم يكن مجرد عثور على اسم لشيء موجود بل كان يعني أكثر من هذا[٥]، وبالنسبة لتعريف الاقتصاد الاسلامي فبغض النظر عن الجدال المحتدم حول مدى وجود مجال يسمى الاقتصاد

الاسلامي، فإن علماء الاقتصاد الاسلامي اجتهدوا في وضع تعاريف له كل حسب نظرته وتصورهُ، والتي نورد منها :

١ – ان الاقتصاد الاسلامي هو (علم شرعي يبحث في كيفية توزيع الموارد النادرة لإشباع الحاجات غير المحدودة من منظور الشريعة الاسلامية)[٦].

٢ – الاقتصاد الاسلامي، هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية[٧].

٣ – وعرفه العلامة محمد باقر الصدر : (بأنه المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الاسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية[٨].

فالتعريفات الواردة اعلاه تشير إلى الاهتمام الواضح للإقتصاد الاسلامي بقضية المصلحة الاجتماعية واستيفاء الحاجات الضرورية للمجتمع، وليس فقط الاهتمام بالنظرة الفردية والأنانية المفرطة في إشباع الحاجات المادية للأفراد كما هو الحال في ظل مفهوم النظرية الوضعية اليوم، والتي لم تعط أي اهتماماً لتلك الابعاد الاخلاقية او القيمية في تحليلها للمشكلة الاقتصادية، او في تفسيرها لقضايا الباطالة والتضخم التي ظلت تواجه الاقتصاديون الى يوما هذا في جميع انحاء العالم.

المطلب الأول :

مفهوم البطالة في الاقتصاد الإسلامي

من المشكلات الاقتصادية التي يسعى الاقتصاد الاسلامي لحلها هي : الفقر، التضخم، المديونية، سوء توزيع الدخل، النظام النقدي والمصرفي الحالي، المغامرات والمضاربات، تدهور البيئة والبطالة والتي هي موضوع دراستنا بحيث لا يجد الفرد فرصة العمل المناسبة بالأجر المناسب، وبالتالي يُسلب الفرد حقه في الكسب والعيش بكرامة، إن الاسلام أوجب للفرد على المجتمع حق العمل والكسب، فكيف يمكن تبني القيم الاسلامية لتحفيز المؤسسات في المجتمع ان تسعى بأستغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك الموارد البشرية بكفاءة عالية وبالتالي تخفيف البطالة وآثارها الاجتماعية[٩].

أ – المفهوم اللغوي " البطالة" :

هي بطل الشيء يبطل بطلاً ولا بطلانا – ذهب ضياعاً وخسرنا فنحو باطل والتبطل : فعل البطالة، اتباع اللهو والجهالة، وبطل الاجر، بالفتح تبطل بطالة اي تبطل فهو بطال والبطال الذي لا يجد عملاً[١٠]..

البطالة في القاموس بكسر الباء هي الكَسَالة المؤدية الى اهمال المهمات[١١].

ب – مفهوم البطالة في الاقتصاد الاسلامي : حري بنا ان نستعرض وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي الى مفهوم البطالة كما جاء في القرآن والسنة النبوية، فالبطالة مصطلح من المصطلح الحديثة وان كان قد أشير الى هذا المعنى، ولكن بتعبيرات اخرى مثل : القعود عن العمل، العجز، التخلف، الكسل.

ولقد ورد في القرآن الكريم لفظ، بطل، وباطل، ومبطلون، وكلها تحمل معاني عظيمة، تنفرد عن العجز والكسل، والعجز مبغوض من الله، وإن الله ليلوم على العجز والقعود عن العمل، لان الدين ليس عزلة عن الحياة، وانما هو صميم الحياة والعمل في الارض، يحب الا ينقطع لحظة بسبب اليأس من النتيجة.

١ – ماهية البطالة في القرآن الكريم :

قال تعالى : ﴿ بقي كما كل كم ﴾[١٢]، ورد مصطلح المبطلون، وهم المدعون غير الحق، والذين مناهج آبائهم على جهل، فالانسان العاطل عن العمل يتبع غير الحق.

قال تعالى : ﴿ ئر ﴾[١٣]، ولفظ الباطل هنا : الذاهب والمضمحل لجميع ما كانوا يعملون، وذهبت اعمالهم ضياعاً وخسارة، فكانت باطلة[١٤].

٢ – ماهية البطالة في السنة النبوية :

لقد تبين ان لفظ البطالة ورد ضمن احاديث كثيرة منها :

يقول رسول الله (ﷺ) : (والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله اعطاهُ او منعه)[١٥].

فهذا الحديث فيه الحث على طلب الرزق ومن عمل اليد فكونه يحمل او يكسب او يحتطب او يحتش او يعمل في الحديد او في النجارة او الحرازة او الزراعة والكتابة ايضاً من عمل اليد وهو بنفس الوقت تحذيراً أن يكون الانسان عالة على غيره من دون انتاج.

وقال (ﷺ) : (المؤمن القوي خير واحب من المؤمن الضعيف وفي كل خير .....)[١٦]، وفي هذا الحديث يحدث الرسول الكريم على القوة والعمل اذا أخذنا بمفهوم

المخالفة نجد أن رسول الله (ﷺ) يمنع على الانسان المؤمن بالله ورسوله ان يكون عاطلاً عن العمل وان لا يكون ضعيفاً فتحذيره يكون بمفهومه العام من الكسل والضعف والعجز.

٣ – ماهية البطالة في الشريعة الاسلامية :

يرى الفقهاء ان البطالة هي العجز عن الكسب في اي صورة من صور العجز كالصغر، والانوثة، والمرض او غير ذلك كالانشغال بتحصيل علم، فلا يجوز البطالة حتى لو تفرغ للعبادة، مع القدرة على العمل، والحاجة الى الكسب لقوته وقوت من يعول.

اما البطالة لعذر او عاهة فلا اثم فيها ولا كراهة لقوله تعالى : ﴿ ثم جح جم حج حم خج ﴾[١٧].

واما البطالة المقترنة بالتوكل، فالتوكل لا يدعو الى البطالة، وانما هو واجب، ولكن يجب مع الاخذ بالاسباب، والتوكل انما هو بالقلب، وترك التوكل اذا غفل عن واعتمد على الاسباب، ونسي فسببها، فيضفي ذلك انهم متواكلون، انما المتوكل من القى حبه في الارض، وتوكل على ربه[١٨].

ج – الوجهات الاساسية للاقتصاد الاسلامي :

إن النظام الاقتصادي الاسلامي هو نسيج وحده، منقطع النظير بين النظم الاقتصادية الحاضرة، له مقوماته، ومثاليته الخاصة، حيث يقوم على العقيدة والايمان بالله عز وجل، مع هذا الايمان يتوافر عنصر الرقابة الغيبية، علاوة على خضوعه للحلال والحرام، وهي تجسيد للقيم المثلى التي يؤمن بها الاسلام.

وان النظام الاقتصادي الاسلامي هو امل الانسانية، ومؤمل الخلاص من المشكلات الاقتصادية، حيث يقوم المنهج الاقتصادي الاسلامي على مفهوم اساسي الا وهو تنمية الباعث والحافز على العمل، بصرف النظر عن التأهيل العلمي والوضع الاجتماعي[١٩]؛ باعتبار ان العمل عبادة، وشرف، قيمة، عزة، كما قال (ﷺ) للصحابي الذي جاء يطلب الصدقة : " أذهب فأحتطب"[٢٠].

فلكل نظام اقتصادي اهداف يسعى لتحقيقها، والنظام الاقتصادي الاسلامي يهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف ويملك الوسائل للوصول اليها حتى نشاهد المجتمع يحيا حياة طيبة، حيث نجد أن هنالك اهداف تسخر لها وسائل لكي تحقق، واهداف تتحقق من خلال تحقيق غيرها، من اهم هذه الاهداف : التوازن الاقتصادي، العمالة والتشغيل الكاملين، تحقيق

التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي فكما اوصى الامام محمد بن علي الباقر (عليه السلام): إياك والكسل والعجز، فإنهما مفتاح كل شر من كل لم يؤد حقا، ومن ضجر لم يصبر على حقٍ[٢١].

وسوف نذكر هنا على الهدف الثاني وهو العمالة والتشغيل ومعناها هنا ان تحقق العمالة الكاملة في المجتمع، اي كل فرد قادر على العمل وجب عليه العمل، ذلك ان الثروة الحقيقية للمجتمع هي قوته العاملة، فالثروة البشرية إذا لم تستخدم فإنها تضيع الى الابد ولا يمكن استعادة الوقت الذي ضاع وانقضى، أما باقي الثروات فإن عدم استخدامها لا يعني انقضائها وانما هي ثروات مخزونة يمكن الاستفادة منها في وقت لاحق، وكما يقال ان القوة في العمل ومعناه ان اللحظة التي تنقضي بدون عمل ضياع لفرصة انتاج على المجتمع ولا يمكن تدارك هذا الضياع .

إن الطاقة الانتاجية في جسم فرد من الافراد، انما تنشأ من استهلاكه لموارد يملكها، فالاستهلاك في حقيقته يمثلا تحويلاً للموارد المستهلكة الى طاقات كامنة في قدرات الشخص المستهلك.

فاذا استخدمت هذه الطاقة فهذا يؤدي الى إضافة ثروة الى المجتمع اما اذا تركت الطاقة في حالة يخسر المجتمع الموارد التي انفقت على هذه الطاقات، فيكون في وضع اسوء مما لو لم يكن ممتلكاً لها، ومن ثم يزداد تخلفاً، فمن الحديث السابق ومن توجيهات الاسلام انه يقوم بدفع الناس الى العمل وسبله، والانتاج وميادينه بشتى الطرق ومهما كانت الظروف المحيطة.

هـ – انواع البطالة في الاقتصاد الاسلامي :

١ –البطالة الظاهرة: وتسمى بعض الاحيان البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة لا تلائم بعض المهارات الايدي او الاختصاصات وينتج عنها فائض في الايدي[٢٢].

٢ – البطالة المقنعة: وهي بطالة تكون في المؤسسات وما يسمى بالوظائف المترهلة التي تثقل عبء الدولة من المصاريف والمسؤوليات.

٣ – البطالة الاختيارية وتقسم هذه البطالة الى نوعين :

* بطالة ذات عجز تام : وتشمل المرضى والعجزة وكبار السن.

* بطالة مقنعة : وهي الكسل والعجز النفسي.

المطلب الثاني :

علاج البطالة في الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الاسلامي جزء لا يتجزأ من النظام الشامل الذي يضيء بنور الوحي، فلا يقرر شيئاً مخالفاً له، ولا يضيع الوقت والجهد والمال في الحرام، او تحريم الحلال، فلا يستطيع الاقتصاد الاسلامي ان ينافي الشرع، ولا بأي صورة من الصور ويستفيد الاقتصاد الاسلامي من الفقه وعلم النفس والاجتماع ما يناسبه ويستخدم الاقتصاد الاسلامي منهج الاستقراء ايضاً بغية التأكد من النتائج التي توصل اليها .

وعلم الاقتصاد لا يمكن ان يولد ولادة حقيقية الا اذا جسد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع، ودرست الاحداق والتجارب الاقتصادية التي تمر بها دراسة منظمة[٢٣]، وعندما تتعرض الامة الى مشكلة اقتصادية سرعان ما تعود الى نظامها الاقتصادي وتستلهم حل المشكلات منه، ولما كانت مشكلة البطالة احدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، كان للإسلام ولأنظمته الدور، الا ان المشكلة ما زالت تتفاقم وتزيد وتهدد بخطر عظيم، فهذهِ الرسالة تبين الرائد في حل مثل هذهِ المشكلات، حيث جربت الانظمة الاقتصادية الوضعية، وجهة نظر الاسلام واسلوبه الذي لم يجرب بعد في حل كثير من المشكلات التي تعاني منها البشرية، وسوف اعرض علاج الاقتصاد الاسلامي .

أولاً : الحق على العمل :

ان التربية الاسلامية إجتهدت في حب العمل، وجعله من محاور القيم في الامة، واعتباره الوسيلة الكريمة للعيش الكريم، إن التربية الاسلامية تنفر من العجز والكسل ولا تعتبر العمل من مهام الخدم والعبيد والمستضعفين، فالعجز مبغوض ومكروه من الله، وان الرسول (ﷺ) يدين كل قادر على العمل بتركه ويلجأ للكسل.

لقد دعا الدين الاسلامي الحنيف الى العمل واعمار الارض، وذلك لأن العمل من الضروريات الهامة لحياة الانسان، فهو من الناحية الاقتصادية يعتبر كوسيلة ليحصل بها الانسان على قوته ومتطلبات عيشه، ومن الناحية الاجتماعية هو معيار لقيمته الاجتماعية ومكانته، ووسيلة في الوقت نفسه للتفاعل الاجتماعي مع العديد من الافراد والجماعات، أما الناحية النفسية فالعمل يفضي على حياة الانسان معنى هو سبيل لنيل الرضا عن الذات[٢٤].

فالقرآن الكريم يحث على العمل والسعي في مناكب الارض كلها لجمع المال بالطرق المشروعة، وانفاقه كذلك على النفس والغير بالطرق الطيبة، ويوضح الاساليب المشروعة وهي التجارة والصناعة والزراعة وهي التي تكفل تلبية الحاجات المادية الاقتصادية لابناء اي مجتمع، ولهذا تعد في علم الاجتماع من الضرورة الاجتماعية التي لا غنى لمجتمع عنها.

وكذلك يبين الاقتصاد الاسلامي الاساليب الغير مشروعة للكسب في تحصلي الثروة ونهى عنها بشدة وحزم، لما تؤدي اليه من مشكلات اجتماعية تمزق العلاقات الانسانية[٢٥]، ولما فيها من الشرور والآثام، مثل اسلوب الربا الذي يعتمد على الاستغلال، والسرقة، والنهب، والسلب، ولما تؤدي الى زعزعة الامن، وتهديد الناس، كما يحرم كذلك الاتجار فيما يفسد العقل والصحة، كالخمر ولحم الخنزير او تحصيل المال بأساليب الميسر، او الرقص، او الاتجار في الاعراض، لما تؤدي هذهِ من افساد العلاقات وتصدع العلاقات بين الناس.

ثانياً : تطبيق نظام الزكاة :

الزكاة ثالث ركن من أركان الاسلام الخمسة، ودعامة من دعائمه المالية والاقتصادية مورد من موارد الامة الاسلامية، فهي الركن المالي الاجتماعي من اركان الاسلام، فالزكاة عبادة مالية، يكفر جاحدها، ويستباح دمه.

فالزكاة واجبة على الحر والعاقل البالغ المسلم، إذا ملك نصاباً ملكاً تاماً، وحاله عليه الحول، وتؤدي الزكاة دوراً مهماً في علاج البطالة، وذلك للإعتبارات الآتية :

١ – تعتبر الزكاة مصدراً اساسياً للتمويل في الاقتصاد الاسلامي[٢٦]، وذلك عن طريق توجيه جزء من حصيلة الزكاة الى اقامة المشروعات الاستثمارية، التي يحتاج اليها الفقراء، والمساكين، والتي يتم تشغيلهم فيها وتمكينهم إياها، كما يجوز استخدام جزء منها في شراء ادوات الانتاج، وتمليكها لصغار العمال الذين يستحقون الزكاة.

٢ – تدفع فريضة الزكاة بالسلم الى ضرورة استثمار امواله في مشروعات انتاجية حتى يستطيع دفع الزكاة من الربح بدلاً من ان يدفعها من رأس المال، وهذا يفتح مجالاً للمستقبل، وايجاد الفرص الجيدة للشباب، فقد فرضت الزكاة على المال النامي، فصاحب المال يحرص على تشغيله كي لا تأكله الزكاة.

٣ – الزكاة لها اثر واضح في توزيع الدخل، وتقليل التفاوت في الدخول، وذلك عن طريق اخذ زكاة المال من الغني، ودفع جزء منها للفقراء المعدمين وهو امر يجعل اموال

الاغنياء تنقص، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الميل الحدي[٢٧] للإٍتهلاك من قبل الفقراء، وفيه تنشيط للتجارة، فتكون الحصلة النهائية اتساع السوق بطريقة مستمرة، وهنا من شانه ايجاد فرص عمل تلقائياً بزيادة حصيلة الزكاة.

والزكاة نظام جديد فريد في تاريخ لم يسبق عليه تشريع سماوي، ولا تنظيم وضعي، اذا تداولها الناس كان لها الدور الاساسي في حل المشكلات الاقتصادية التي تحتل الصدارة في عصرنا بالنسبة لغيرها من المشكلات، ومن هذهِ المشكلات : البطالة التي تعتبر خطرة على الفرد، والاسرة والمجتمع، فهي تفقد الفرد والاسرة والمجتمع الدخل والحركة، فيؤثران عليه اقتصادياً وصحياً، كما انه تجعله يعيش في فراغ دائم، يعاني الويلات، والحالات النفسية ذات الآثار المضاعفة، وما خطرها على الاسرة : فهي تحدث حالة من التوتر، والقلق والخوف لأن العاطل غير قادر على تحمل المسؤولية، كما ان العائلة لا تثق بالعاطل بسبب عدم قدرته، مما يؤدي الى تفكك الاسرة وفسادها وآثار ذلك على المجتمع .

تأثير الزكاة على العمل : نظر البعض الى أن الزكاة قد تشجع على البطالة، وهذا ظن خاطئ، لأن الزكاة لا تعطى للعاجزين عن الكسب، فلا تعطى للقوي القادر على العمل، ومن ناحية أخرى، فإن الاسلام يوجب العمل على القادر عليه،. ويجعله فرض عين، ثم هو يمجدهُ ويحث عليه، والآيات والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة، من ناحية ثالثة فإن الزكاة في حقيقة امرها لا تشجع على البطالة، وإنما العكس من ذلك تشجع على العمل، اما كيف تشجع على العمل : فمن المعلوم اقتصادياً عملية اعادة توزيع الدخل من شأنها ان تقلل من حدة التفاوت في الدخول، وهذا امر له تأثيره الكبير في علاج البطالة، فالزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الاغنياء الى الفقراء، ومن المعلوم أن الاغنياء يقل عندهم الميل الحدي للأستهلاك، ويزيد عندهم الميل الحدي للإدخار.

علماء الاقتصاد اعتبروا عناصر الانتاج، العمل، ورأس المال، والارض، جاء الاسلام ودعا الناس الى التحرر من عبودية الدرهم والدينار، وان يعملوا على تمويل رأس المال[٢٨]، واستثماره وانفاقه فيما ينفع الفرد والمجتمع وشدد على كنز المال وتجميده وتعطيله عن اداء رسالته الاقتصادية، والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال وإذ أنها تشجع صاحب المال بطرق غير مباشرة على استثمار امواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة ومن ثم فقد

استفاد صاحب المال من استثمار امواله بالبرح وقد أفاد المجتمع بأداء حق المستحقين بالزكاة وهذا ما يؤدي الى دوران رأس المال وتحريكه.

ويترتب على ذلك نتيجة هامة، وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه الى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الطلب الفعال الامر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك، او زيادة استثمار الاموال، ويؤدي الى رواج السلع الانتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزداد الانتاج ويزداد تبعاً لذللك فرص العمل الجديدة[٢٩].

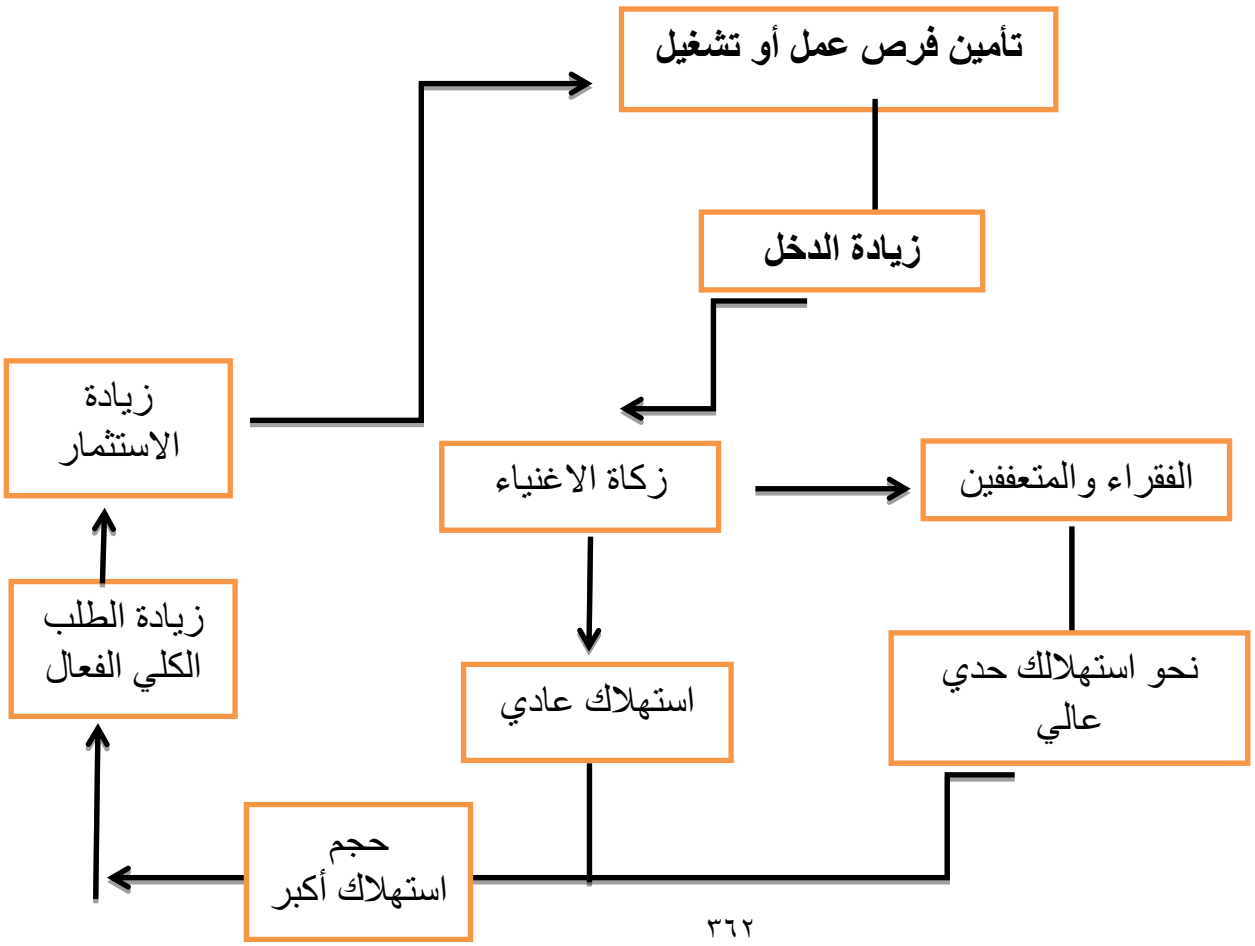

الشكل (١) نموذج كيفية الاستفادة من اموال الزكاة في القصاء على البطالة

بذلك يكون المجتمع قد حقق هدفين بفضل اسلوب الزكاة المنتجين في وقت واحد .

الهدف الأول : ضمان شغل للمستفيدين من هذا الصنف من التمويل بأموال الزكاة .

الهدف الثاني : اختصار الطريق للوصول الى عتبة الادخار، والتي تعتبر هدفاً لما بعدها، وهو توفير الاموال اللازمة للاستثمارات التي تقام بغير اموال الزكاة اي ان تمويل الاستثمارات الخاصة بالطبقة الفقيرة بواسطة جزء من اموال الزكاة، يولد مداخيل اخرى تسمح بتوفير المدخرات التي سوف توجه لتمويل النشاط الاستثماري.

ثالثاً : احياء الارض الموات :

تحتل عمارة الارض في الاقتصاد الاسلامي مكان الصدارة، حيث يعتبرها الاسلام من اهم واجبات الانسان، وقد اولى الرسول (ﷺ) عناية بهذهِ المسألة في كثير من اقواله وتوجيهاته، لما تؤدي العمارة من تنمية الانتاج، فيشجع على تملك المسلمين لهذهِ الارض الموات ملكية خاصة النحو التالي :

الاحياء ومعناه : يعني جعل الشيء حياً .

والموات : الارض التي خلت من العمارة والسكان، وهي عمارة الارض الخربة التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد، ومقصودها التسبب للحياة النامية فيها بناء او غرس او حراثه او سقي ونحو ذلك[٣٠].

إذ نظرنا الى الحديث الشريف : " من أحيا ارضاً فهي له"[٣١].

نجد أن هذا الحديث يحقق عدالة انتاجية، وارضاء للطموحات الشخصية للأفراد، في هذا الحديث ايضاً حفز للهمم، وتشجيع على العمل، وبذل الجهد، ونهى عن الكسل، والعجز، والاتكال، فالذي لا يجد عمل فهذا باب مفتوحاً له ان يستصلح من الارض فيعمل بها ويملكها، ويصبح حر التصرف فيها وبدل أن يكون مستهلكاً فقط ها هو اصبح منتجاً، يخدم نفسه وأخوته.

والاحياء يكون بالماء كاشتقاق نهر، او استخراج عين، او حفر بئر، ثم زرع، او غرس، او بنى، فذلك الاحياء[٣٢].

حيث إن احياء الارض هو ادخال عناصر جديدة الى الانتاج، الامر الذي يحفز المسلم الذي ملك المال الى توجيه هذا الاستثمار في مجال احياء الارض، مما يؤدي الى زيادة الانتاجية حيث يتم الرخاء الذي يؤثر على الاسعار بالانخفاض وفي ذلك وقاية من التضخم، ثم ان احياء الموات يجذب القوة العاملة الى الدخول في ميدان الانتاج وبذلك يتم معالجة البطالة.

رابعاً : مشروعية المضاربة :

والمضاربة من الضرب في الارض، وهو السفر للتجارة، وتشمل قراضاً وهي دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه، اي يجزم معلوم مشاع منه(٣٣).

فالمضاربة يكون فيها المال من جانب، ويسمى رب المال والعامل من جانب آخر يسمى المضارب على ان يتاجر المصارب في المال، ويكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه من نصف او ثلث او ربع، نلاحظ ان المضاربة تنشط الحركة التجارية والاستثمار لمن ملك مال ولم يملك القدرة على الاستثمار، فهذا عمل ايجابي، وتوسعة على المسلمين، وحل لمشاكل كثيرة في فتح فرص عمل جديدة، واستيعاب اكبر قدر ممكن من العاملين في السوق لأن المضاربة قد تتحول الى زراعة، او صناعة، او تجارة، وكل ذلك اسهام في يد العاملة والاستفادة من العمالة الموجودة بالاسواق، وتنشيط لعملية الانتاج، وزيادة في الاستهلاك التي بدورها تقلل من نسب البطالة، وتحل مساكل العملين والباحثين عن العمل.

خامساً : تحريم الاحتكار :

الاحتكار يعني حبس السلع الى حين، وهذا يعني تعطيل البيع واضرار المواطنين، وتوقف حركة الشرائية مما يجعل هناك فائقاً في الانتاج عند التجار، ومع رفع الاسعار سيقل الشراء، وتكون حركة البيع قليلة، مما يؤثر على مصادر الانتاج بتكديس البضائع، الذي بدوره سيعود بالضرر على العمال، بتعطيلهم، وايقافهم عن عملهم، لأن صاحب رأس المال يهمه بيع كثير، وبتكلفة اقل، فاذا صار العكس ادى ذلك الى ايقاف العمال عن عملهم، وهذا يؤدي الى بطالة حقيقية، فعلى الدولة ان تمنع الاحتكار حتى تبقى الاسعار ثابتة، ويبقى الشراء قوياً، وتبقى مصادر الانتاج قوية، في عملهم لا شيء عليهم.

إذا كانت القوانين الوضعية راغبة عن الحل الاسلامي لهذه المشكلة، فعليها تطبيق التنمية بشكل دائم كأسلوب يخفض البطالة، بالاضافة الى توليد قناعة ذاتية طوعية للأفراد

بغية المشاركة في هذا الحل، لذلك على الدول العربية اولاً والعالم ان تعود وتنظر الى مبادئها الاسلامية للخروج من ازمتها وتفككها ونظامها الاقتصادي للخروج من هذه الازمة.

المطلب الثالث :

علاج البطالة في الاقتصاد الوضعي

عالج علماء الاقتصاد في الغرب مشكلة البطالة بطرق عديدة، لكنها ما زالت قائمة دون حل جذري، وما زال اعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر.

فالاقتصادي البريطاني فليبس توصل الى ان القضاء على البطالة يكمن في زيادة معدلات التضخم، واقترح ضرورة السيطرة على النمو السكاني، وبين ان استخدام الاساليب المتطورة يسبب تزايدا في نسبة العاطلين عن العمل وذلك لأن الآلات تحل محل الايدي العاملة، وقد رأى غيرهُ ضرورة قاعدة التعليم الحرفي لحل هذه المشكلة، سكون سحر كتب الى (معهد آدم سمث) البريطاني يفي معالجة البطالة في خلق وظائف جديدة منخفضة الاجور وقد استشهد بقيام المانيا وأزدهار اقتصادنا الى تلك التجربة[٣٤].

وقد انتهج الاقتصاديون الغربيون لتصدي هذهِ المعضلة المستعصية رغم التطور المذهل الذي تعيشهم مدينتهم وذلك بالاجراءات الآتية[٣٥] :

١ – خفض الضرائب .

٢ – تشجيع سياسة التصدير.

٣ – المادة هيكلة القطاعات الانتاجية بمختلف انواعها.

٤ – توطين الصناعات في انحاء البلاد .

٥ – العمل على حد من حروب رؤوس الاموال الى الخارج.

٦ – رف اعانات للشركات التي تحقق نسبة توظيف محدودة كما في الدول الاوربية[٣٦].

٧ – زيادة الانفاق العام، وهذا يؤدي الى انعاش الطلب على العمال العاطلين عن العمل.

٨ – منح اعانات للعمال العاطلين.

٩ – محاربة العمالة الدخيلة من خارج البلاد.

١٠ – تخصيص الشركات العامة: اي بيعها الى القطاع الخاص وهذا ما يسمى بالخصصة.

١١ – تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة وتأمين المعلومات اللازمة لها.

١٢ –القيام بدورات تدريبية مجانبة في المشاريع الانتاجية، وذلك لاستقطاب تلك العمالة المدربة.

١٣ – خفض سن التقاعد الى الخمسين بدلاً من الستين الامر الذي يؤدي الى نقل البطالة من مقتبل العمر الى نهايته .

١٤ – الضمان الاجتماعي: تدفع بموجبه الدولة الى العجزة والمحتاجين اعانات دورية من ميزانيتها دون مشاركة العجزة بشيء من اموالهم وتحول هذه الدفوعات من الضرائب .

١٥ – التأمين الاجتماعي والصحي : يدفع المشترك بنظام التامين الاجتماعي مبلغاً من راتبه مقابل تأمينه ضد اطار العجز الدائم او الجزئي، حيث يعطي بنسبة ما دفع – قل أو كثر – خلال مدة عمله لا حسب احتياجاته، لذلك فإن نصيب ذوي الدخل المحدود أقل من ذوي الدخل الكبير مع إنهم هم الاكثر حاجة، اما غير المشركين فلا ينالهم شيء من هذا التأمين، بأستثناء بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الاميركية التي تجبر كل مواطنيها على الاشتراك فيه.

١٦ – القروض الربوية : ان تمويل المشاريع بالاقتراض هو اسلوب قديم جداً، والسبيل الوحيد لانتفاع المقرض هو الربا او سمي حديثاً بالفائدة، وقد اتفق الفقهاء على تسميتها بالفائدة الربوية تمييزاً لها عن كلمة الفائدة التي لها مدولو خاص في الاقتصاد الاسلامي[٣٧].

ان المعالجات السابقة لا تتعدى كونها سطحية ومسكنات وقتية تعتمد على حلول مباشرة كالمساعدات المالية الخارجية او الحكومية او الاقتراض من سوق المال على شكل اسهم وسندات، وتعتمد على اقتراض المال بفائدة على شكل قروض متوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل، اضافة الى حلول غير مباشرة تسعى الى تحريك عجلة التنمية وزيادة الكتلة النقدية في السوق او زيادة الصادرات.... الخ، ويضاف الى ذلك ان غالبية الدول تعاني من فساد تشريعي وسوء تطبيق للاحكام القضائية وهذا من اهم عوامل نفور الاستثمارات وهجرة رؤوس الاموال والكفاءات البشرية[٣٨].

المطلب الرابع :

تحليل وأسباب البطالة في العراق والامة العربية الاسلامية

البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم يوماً بعد يوم على المستوى العالمي، وخاصة في الدول الفقيرة والنامية، فقد كشفت التقارير العالمية ان هنالك تزايداً مستمراً في وضع العاطلين عن العمل وخاصة الشباب والخريجين، هذا ما سوف نراه في هذا المبحث، زوما هي الاستراتيجيات الموجودة وما يجب ان تلجأ اليها لمعالجة البطالة .

أولاً : تحليل مشكلة البطالة في العراق والبلدان العربية :

إن الدول العربية ومن ضمنها العراق تواجه البطالة، حيث توجد بها اعلى معدلات البطالة في العالم، والاحصاءات التي توصلت اليها منظمة العمل العربية في الحقيقية مفزعة إذا اعتبارنا ان معدل ٦% من البطالة في اي بلد يعتبر حالة اوحد طبيعياً لمؤشر البطالة.

ففي العراق نسبة العاطلات عن العمل من النساء ٨٥% من قوة عمل النساء في العراق وبطاقة ٤٣%من البطالة المقنعة، و ٥٩% من نسبة الشباب[٣٩]، ويشكل معدل نصف مليون عاطل سنوياً من الخرجين مع نسبة ١٣% من النساء الخريجات هذا يجعل معدل البطالة في العراق في ازدياد مستمر سنوياً وحلولها متعثرة دائماً.

والوطن العربي لم يكن بعيداً عن هذهِ النسب، فعدد العاطلين بالعالم العربي فيصل الى اكثر من ٢٠ مليون عاطل، وتشير احصائيات البنك الدولي والمنظمة الدولية الى ضرورة توفير فرص عمل من ٨٠ الى ١٠٠ مليون فرصة، حتى عام ٢٠٢٥، بما يعني ضرورة توفير ٦ ملايين فرصة عمل سنوياً[٤٠]، وتقدر منظمة العمل العربية ان كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الاجمالي المحلي العربي بمعدل ٢,٥% اي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة الى ١,٥% وارتفاع الخسائر السنوية الى اكثر من ١٧٠ مليار دولار، وهذا المبلغ يمكن ان يوفر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة الى ربع حجمها الحالي.

والارقام في الحقيقة تدق ناقوس الخطر، وتشير الى ان ظاهرة البطالة باتت تؤرق العراق والبلدان العربية الاسلامية، خاصة وإن عدد المتعطلين في ازدياد مستمر بالنظر الى ان حجم القوى العاملة صار يزداد ازدياداً مطرداً فقد ارتفع عام ١٩٩٣ الى ٨٩ مليون في ١٩٩٩، ثم الى ١٢٣ مليون في عام ٢٠١٠، في حين يقدّر حجم الداخلين الجدد الى السوق

العمل العربية بنحو ٣ ملايين عامل سنوياً، وتقدر حجم الاموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم بنحو ١٥ مليار دولار سنوياً.

نلاحظ من خلال ما عرض ان هناك ارتفاعات في معدلات نسبة البطالة سنوياً في العراق وفي الدول العربية، وان بعض الدول العربية سوف ينخفض معدل الزيادة في العاطلين عندها بمعدل ١,٦% و ١,٩% في شمال افريقيا نتيجة ازدياد فرص العمل والتشغيل.

اما في العراق فإن آخر ما صرح به وزارة التخطيط ارتفاع معدلات البطالة من ٢٠% الى ٢٥%، وبسبب عدم وجود رؤيا رسمية في موازنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لأنها مشكلة البطالة والتعينات في المحافظات العراقية[٤١].

واعلن الصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٨ ان معدل البطالة بين الشباب اكثر من ٤٠%[٤٢].

ثانياً : اسباب البطالة من منظور الاقتصاد الاسلامي.

الواقع الذي تعيش فيه الدول العربية تابعة اقتصادياً للدول الغربية، فكل ما تقوم به هي لعلاج مشكلاتها تقوم الدول العربية بتقليدهُ فتقوم باتباع بعض الاساليب الوضعية التي قاموا بها الغرب لمعالجة هذهِ الازمة بالرغم من وجود نظام رباني نستطيع ان نصلح به حالنا واحوالنا[٤٣]، ونحن على علم بأن هذه الاساليب ستفشل لأنها لا تتفق وطبيعة مجتمعنا، لكننا نصر على ذلك لانبهارنا بثقافة الغرب.

حيث نلاحظ هذهِ الدول الغربية تلجأ الى بعض الحلول المستمدة من ديننا وعقيدتنا وربما هذا جعل بعض الدول العربية تستفيق وتطبق البعض منها لمواجهة هذا المشكل، وربما هذا الذي سيساعدها مستقبلاً للتقليل من هذهِ الظاهرة.

وقد يكون بالرغم من تطبيقه لبعض الدول العربية الا ان هناك ازمات اخرى تؤثر بشكل او بآخر على مشكل البطالة وعلى اقتصاد هذهِ البلدان كالظروف السياسية والامنية والحروب.

وهذا ما يدفعنا الى التعرف على اسباب تفشي هذهِ الظاهرة:

١ – ضعف الاداء الاقتصادي:

إن التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية تؤكد ان هناك مؤشرات على اتساع مشكلة البطالة وقصور العلاجات التي طرحت لها حتى الان، سواء المستوى القطري او

المستوى العربي، نتيجة ضعف الاداء الاقتصادي[٤٤]، وسوء سياسات التنمية الاقتصادية وضعف محتوى المؤسسات التعليمية والتدريسية، وعدم الترابط بينهما، وما افرزته الاصلاحات الاقتصادية، اضافة الى نمو القوى العاملة المرتفع ومما سيساعد على زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة، انحسار فرص هذهِ العمالة في دول الخليج العربي واحلال العمالة المحلية مكانها، وفي هذا الاطار تشير دراسة اعدتها منظمة " الاسكو" الى ان عدد سكان الخليج وصل الى اكثر من ٤٠ مليون نسمة مما سيرفع القوة العاملة فيها الى حدود ٢١ مليون نسمة، ومن ثم تتناقص فرص العمل امام العمال الوافدين على العموم والعرب على الخصوص، اذ يبلغ مجموع العمالة الوافدة في الوقت الحاضر نحو ٨ ملايين عامل وافد، يشكل العمال غير العرب منهم نسبة ٥٨%.

٢ – عدم وجود خطط التنمية الاقتصادية :

يرجع خبراء الاقتصاد تفاقم البطالة في المنطقة العربية الى ما يلي :

أ – اخفاق خطط التنمية الاقتصادية على مدار العقود الماضية .

ب – غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي[٤٥] .

ج – عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، ولم يواكب التطورات التكنلوجية السريعة الجارية في العالم.

د – تحاول بعض الدول العربية الى تطبيق برامج الخصصة التي ادت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين في الشركات ومؤسسات القطاع العام.

هـ – الديون وإخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في احداث اي نمو اقتصادي حقيقي، مما ساعد على تفاقم وزيادة اعداد العاطلين وافقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة : رفع الدعم عن السلع والخدمات الاساسية.

و – انفاق واستنزاف معظم الموارد النفطية على التسلح وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة مما يؤدي الى وضعها في شراك الديون .

ي – اعلان الافلاس والسقوط للكثير من الشركات والمصانع نتيجة التحاق بلدنا والبلدان العربية في قطار منظمة التجارة العالمية وفتح الاسواق والاستجابة الى شروط هذهِ المنظمة.

ع – زيادة الهجرة من البلد والبلدان العربية وفي صفوف الكفاءات والخبرات العلمية الامر الذي يعني خسارة مزدوجة.

حتى نقضي على هذهِ الاسباب يجب ان نعرف مصادرها ونستأصلها، ولا ننظر اليها بشكل سطحي وعرضي، بل يجب ان ندقق فيها ونفحصها لكي نستطيع ان نشخص هذهِ الظاهرة ونعطيها العلاج المناسب وليس المسكن.

ثالثاً : مواجهة ازمة البطالة بالاعتماد على الاقتصاد الاسلامي:

ان التصدي لازمة البطالة يحتاج الى صدق واخلاص وحب هذا البلد وامته، والى وجوب النظرة الشاملة لمشكلة البطالة، بحيث لا ينبغي التصدي بانعزال عن العديد من القضايا المتعلقة بها[٤٦]، ومنها على سبيل المثال ما يلي :

١ – قضية التربية والتعليم : والتركيز على التعليم المهني والحرفي في ضوء متطلبات السوق .

٢ – قضية الضرائب، تخفيض اسعار الضرائب، والتركيز على الضرائب وعلى رأس المال واعفاء المشروعات .

٣ – قضية حوافز الاستثمار والتمويل، توجيه الاستثمار نحو المشروعات في مجال الضروريات والحاجات ودعم .

٤– قضية القطاع الخاص والخصصة، ربط الخصصة بعلاج البطالة، وليس البيع او المعاش المبكر.

٥ – قضية العولمة: عدم الاعتماد على الاقتصاد العالمي الا للضرورة وجعل الاقتصاد الداخلي السبيل .

٦– قضية الهجرة: الحد من الهجرة وفتح ابواب التشغيل لدراسات العليا.

٧– قضية التكامل مع الدول المجاورة والعربية: سياسة التدريب والتبادل التجاري الموازي وتأسيسياً على ذلك يجب ان يكون هناك اصلاح شامل للقضايا السابقة بالتوازي مع قضية البطالة، بمعنى ان توضع استراتيجيات متكاملة في كافة القضايا من منظور عملي في ضوء الواقع والامكانيات.

٨ – تجارب البنوك الإسلامية والجمعيات العربية الاسلامية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يؤكده الواقع والاخص في البنوك الإسلامية والجمعيات الخيرية، والتي تطبق

نظام القرض الحسن، ونظام المشاركة المنتهية بالتمليك، ونظام الاجارة المنتهية بالتمليك كبديل للنظام الفائدة الربوية، والذي ثبت فشله.

وهناك تجارب في دعمها للمشروع الصغير وتتلخص على الآتي :

أ – دراسة موضوعية لطبقة المشروع الصغير، وبيان جدواه، والحاجة اليه، ووضع سليمة لاختياره.

ب – الاختيار الدقيق للشاب العاطل، وتهيئته واعداده، وتدريبه لتشغيل المشروع المناسب له .

ج – توفير طريقة التمويل المناسبة للمشروع الصغير، بحيث تتجنب نظام القرض بفائدة.

وان اختيار طريقة التمويل للمشروع الصغير ومنها على سبيل المثال :

١ – القرض الحسن على آجال مناسبة.

٢ – المشاركة المنتهية بالتمليك خلال آجل مناسب.

٣ – المرابحة الاسلامية، والبيع بالتقسيط.

ويضاف اليه:

١ – تقديم الدعم التسويقي والفني والمالي للمشروع خلال الانشاء والتشغيل.

٢ – المتابعة والمراقبة المستمر للمشروع، وتقويم الاداء، وتنمية الايجابيات وعلاج الاخطاء.

٣ – التطوير والتجديد الى الاحسن.

معدل البطالة في البلدان العربية والعراق[٤٧]

سنة ٢٠١٩ – الى ٢٠٢٠

البلد	السنة ٢٠١٩	السنة ٢٠٢٠
الجزائر	١٢,٤	٣١,٩
البحرين	٧,٢	٦,٨
مصر	٩,٨	٦,٤٠
العراق	١٨,٨	٢٢,٠٠
الاردن	٨,٥	٣,٣٠
الكويت	٣,٣	٢,٠٦
لبنان	٨,٥	٦,٩
ليبيا	٦,١	٧,٧
موريتانيا	٢٣,٣	٣٣,٣
المغرب	١٠,١	١١,٥
عمان	٧,٠	٤,٥
قطر	٠,٥	٥,٩
السعودية	٥,٦	٩,٩
السودان	١٨,٧	١٦,٦
سوريا	٨,٧	١٦,٤
تونس	١٤,٩	٩,٤
الامارات	١,٧٠	١,٧١

الخاتمة

في الاخير يمكن القول : بأن الاقتصاد الاسلامي ليس هو حل للبطالة فقط بل لعدة مشكلات اخرى، بالرغم من تطبيقه في بعض البلدان او لبعض مبادئه الا ان مشكلة البطالة ما زال قائماً، وان دل على ان تطبيقه لا يكون بمعزل عن تطبيق متغيرات اخرى تتماشى معه يحقق الهدف المرجو منه مثلاً كالقيم، والاخلاق، والمبادئ .

فالانسان الرشيد الذي يطبق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية يقوم المنهج الاقتصادي الاسلامي لعلاج مشكلة البطالة على عدة محاور عملية اهمها اعداد الانسان اعدادا اخلاقيا

وفنياً باعتبار هو اساس التنمية في الاقتصاد، وهذا يؤكد ان الاسلام هو الحل، ومحور تطبيق منهاج الاقتصاد الاسلامي في علاج البطالة.

ان البطالة هي التحدي الاكبر للاقتصاديات العربية والعالم، لأن المواطن بلا عمل هو طاقة مهدرة يجب استغلالها.

والنتائج المتوصل اليها من هذا البحث هي :

١ – لقد بذلت الدول موضوع الدراسة جهوداً لمعالجة مشكلة البطالة، الا انها لم تحقق المقاصد المنشودة منها على الوجه المرجو، وهذا يتطلب اعادة النظر فيها.

٢ – تبين ان السياسات المتبعة حالياً لعلاج مشكلة البطالة تختلف بين الدول وجميعها بعيدة عن الاقتصاد الاسلامي وسياسته في علاج المشكلة نفسها وهذا لعدة اسباب اهمها اختلاف الطبيعة ونوع البطالة الان واختلاف المناهج والسياسات الاسلامية عما هو مطبق في الدول والعراق.

٣ – الموازنة موجودة في الاقتصاد الوصفي والاسلامي من حيث اعداد العامل وتدريبه مهم جداً، ويعتبر من سياسيات معالجة مشكلة البطالة الا ان الاقتصاد الاسلامي يهتم بالجانب الاخلاقي والسلوك بالاضافة الى الفنية، بينما في المنهج الاقتصاد الوصفي يهتم في الجانب الفني فقط .

٤ . ان تحديد نسبة العاطلات من النساء ٨٥% ، تعتبر ناقوس الخطر وهذا بعلم الدولة وان معدلات البطالة من ٢٠% الى ٢٥% وذلك لعدم وجود رؤيا صحيحة في الميزانيات لعلاج البطالة علاجاً مستدام وانما مجرد ترقيعات بسيطة عن طريق دفع منح الطوارئ .

Economic system mechanisms for unemployment

Keywords: regime, economic, unemployment

Mohammed Yousef Mohammed
Ministry of Education

Unemployment is the most dangerous phenomena at the levels of economic performance. God has, or he misused the use of God from yes. , And carefully treated - before it.

This aims at identifying the size of unemployment and the reasons for the outbreak of this phenomenon and methods of processing, by employing data on unemployment indicators, and this is pushing us for the issue of seeing the Islamic economy, and tries to highlight how healthy is treating the unemployment issue

الهوامش

[٢] الترمذي، سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب في القيامة حديث ٢٤١٦، ٦٠٢/٤ وقال الترمذي، حسن صحيح.

[٣] تم الدخول الى الموقع في ٢٠١٩/٧/٢، altazerra.net.google.

[٤] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية،٢٠٠٤، ص٥٤

[٥] علي احمد السالوس، الاقتصاد الاسلامي والقضايا المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة، مؤسسة الريان، ١٩٩٨، ص١٥٥.

[٦] أ.د صبحي الكبيسي، مباحث في الاقتصاد الاسلامي، بغداد، ٢٠١٠ – ص١٢.

[٧] ابراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الاسلامي (دراسة وتطبيق)، دار المناهج، ط١، ٢٠٠٨، الاردن.

[٨] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ص١٩.

[٩] جمال السراطنة، احمد خليل، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، مطبعة اليمامة، ،ط١، (٢٠٠٠م- ١٤٢٠هـ)، دمشق، ص١١٣.

[١٠] محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد احمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، دار المعارف بيروت، ص٨١١.

[١١] ابن فارس، معجم مقايس اللغة، دار الفكر سنة (١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ص٣٧٢.

[١٢] سورة الاعراف، الآية : ١٧٣.

[١٣] سورة الاعراف، الآية : ١٣٩ .

[١٤] القرطبي، محمد بن ابي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق احمد البردوني وابراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ١٢٤/٣.

[١٥] البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث ١٤١٢، كتاب الزكاة الجزء الأول،حققه د. مصطفى ديب البنا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ٥٣٩/١

[١٦] مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، في الامر بالقوة وترك العجز رقم الحديث ٤٨٢٢، المحقق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٢٣/١.

[١٧] سورة البقرة، الآية : ٢٨٦.

[١٨] محمد بن جمال، اللمعة الدمشقية، منشورات دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ، ٤٥/١، محمد امين، حاشية بن عابدين، رد المختار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط٢، سنة ٢٠١٠م، ١٦٣/٣.

[١٩] رواه ابو داود (ح/١٣٩٨)، سنن ابن ماجة، وبلفظ آخر " لأن يحتطب احدكم" صحيح البخاري، رقم الحديث ٢٣٧٤، رواه مسلم، برقم ١٠٤٢.

[٢٠] د. حسين شحاتة، التصور الاسلامي لحلل مشكلة البطالة من منظور اسلامي، على الموقع الالكتروني.www.badlah.com/page127موقع فقه المصارف الاسلامية.

[٢١] محمد الحسن بن شعبة الحراني، تحف العقول لابي، تقديم الشيخ حسين بن علي مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٣٨٣/١.

[٢٢] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، ، مطبعة مجموعة النيل، ط٤، ٢٠٠٤م، القاهرة، ص٥٤.

[٢٣] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق.

[٢٤]محمد عبد الله مغازي محمود، البطالة ودور الوقت والزكاة في مواجهتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، المعهد العالي للزكاة، جمهورية السودان،، ٢٠١٢م، ص٢٣.

[٢٥] الاقتصاد الاسلامي والقضايا المعاصرة، ص٨٦، مصدر سابق.

[٢٦]محمد عبد حسون حفناوي، أثر الزكاة على الاستهلاك، ، جامعة القاهرة، كلية التجارة ،١٩٩٩م ، ص٥٤.

[٢٧] الميل الحدي للاستهلاك: ويقصد به النسبة بين الزيادة في الاستهلاك التي يتبعها زيادة بسيطة في الدخل القومي وبين الزيادة في الدخل، او بمعنى آخر : النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل الذي اوجد، فلو زاد الدخل بمقدار ١٥٠ مثلاً وزاد الاستهلاك تبعاً لذلك بمقدار ٥٠ فإن الميل الحدي الاستهلاكي يكون ٥٠/١٥٠ (حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، الدار العربية، رقم الايداع في المكتبة الوطنية، ٥٢٧ في ١٩٨٢،ص١٩٨).

[٢٨] الاوراق العلمية للمؤتمر العلمي الثاني للزكاة، نشر ديوان الزكاة ، الخرطوم، ٢٠٠١م – ١٤٢٢هـ.

[٢٩]عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي، الدار الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٣م، ص٢٦ .

[٣٠] دكتور نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٤٧.

[٣١] البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث ٨٢٣، باب من أحيا ارضاً مواتاً.

[٣٢] ابن الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي، تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك، ، تحقيق د. يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٥م،٤٢/٧.

[٣٣] معجم الالفاظ الاقتصادية، ص٤٢٢.

[٣٤] الحد الادنى للأجور سكون سحنر، ساسة بوست(المقالة منشورة على الموقع الرسمي لمعهد آدم سمث البريطاني في تاريخ الدخول ٢٠١٩/٧/٦) sasapost.com

[٣٥]سامر مظهر قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، على الموقع www.kantakji.org

[٣٦] صباح رحيم الاسدي، مستقبل التنمية البشرية وآثارها في البيئة الاقتصادية في العراق ، جامعة الكوفة، ٢٠١٠م : ص٩٧ .

[٣٧] ينظر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مطبوعات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦م : ص٣ .

[٣٨]علي عبد القادر علي، اقتصاديات الصحة العامة، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، ٢٠٠٣م : ص١٠ .

[٣٩] البطالة في العراق ارقام مخيفة(مقالة)، الغدير بريس، HTTPS//WWW.ALG HAD PRESS.COM

[٤٠] احمد الليثي، البطالة في العالم العربي، موقع الانترنيت، JAZIRAH.COM

[٤١] البطالة في العراق، مقالة على الانترنيت، https/arbic euronews.com

[٤٢] وزارة التخطيط العراقية، نسبة البطالة بين شباب العراق، مقالة على موقع www.rudaw.net

[٤٣]محمد المبارك، المجتمع الاسلامي المعاصر، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١.

[٤٤] د. زيد بن محمد الرماني، كيف عالج الاسلام البطالة، دار الاصمعي للنشر ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

[٤٥] د. عبد الله ناصح علوان، كيف عالج الاسلام البطالة، مقالة في المنتدى الغربي لادارة الوارد البشرية، http/hrdscussion.com

[٤٦]٤٦ حسين شحاتة، المنهج الاسلامي لعلاج مشكلة البطالة، على موقع الانترنيت http/www.com.net-

[٤٧] د. سامر مظهر مصطفى، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، dg55d8budg8

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- ابراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الاسلامي (دراسة وتطبيق)، دار المناهج، ط١، ٢٠٠٨، الاردن.

- ابن الحجاج يوسف بن دوناس، تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك، ، تحقيق د. يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- ابن فارس، ايوب الحسن احمد، معجم مقايس اللغة، دار الفكر سنة (١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون.

- احمد الليثي، البطالة في العالم العربي، موقع الانترنيت، JAZIRAH.COM

- الاوراق العلمية للمؤتمر العلمي الثاني للزكاة، نشر ديوان الزكاة ، الخرطوم، ٢٠٠١م – ١٤٢٢هـ

- البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة الجزء الأول، ٥٣٩/١، حققه د. مصطفى ديب البنا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
- البطالة في العراق ارقام مخيفة(مقالة)، الغدير بريس، HTTPS//WWW.ALG HAD PRESS.COM
- البطالة في العراق، مقالة على الانترنيت، https/arbiceuronews.com
- جمال السراطنة، احمد خليل، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، مطبعة اليمامة، ط١، (٢٠٠٠م- ١٤٢٠هـ)، دمشق.
- الحد الادنى للأجور سكون سحنر، ساسة بوست(المقالة منشورة على الموقع الرسمي لمعهد آدم سمث البريطاني في تاريخ الدخول ٢٠١٩/٧/٦) sasapost.com
- حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، الدار العربية، رقم الايداع في المكتبة الوطنية، ٥٢٧ في ١٩٨٢
- الحسن بن علي الحراني، تحف العقول، تقديم الشيخ حسين بن علي مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية،٢٠٠٤ .
- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مطبعة مجموعة النيل، ط٤، ٢٠٠٤م، القاهرة.
- د. حسين شحاته،التصور الاسلامي لحلل مشكلة البطالة من منظور اسلامي، على الموقع الالكتروني.www.badlah.com/page موقع فقه المصارف الاسلامية.
- د. زيد بنمحمد الرماني، كيف عالج الاسلام البطالة، دار الاصمعي للنشر ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- د. سامر مظهر مصطفى، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، dg55d8budg8

- د. صبيحي الكبيسي، مباحث في الاقتصاد الاسلامي، بغداد، ٢٠١٠م .
- د. عبد الله ناصح علوان، كيف عالج الاسلام البطالة، مقالة في المنتدى الغربي لادارة الوارد البشرية، http/hrdscussion.com
- د. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨م.
- سلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المحقق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي، الدار الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٣م.
- علي احمد السالوس،الاقتصاد الاسلامي والقضايا المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة، مؤسسة الريان، ١٩٩٨.
- علي عبد القادر علي، اقتصاديات الصحة العامة، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، ٢٠٠٣م .
- القرطبي، ابوعبد الله محمد بن ابي بكر فرج الانصاري، الجامع لاحكام القرآن، تحقيق احمد البردوني وابراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مطبوعات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦م .
- محمد المبارك، المجتمع الاسلامي المعاصر، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١.
- محمد امين بن عمر الدمشقي الحنفي، حاشية بن عابدين، رد المختار على الدر المختار، دار الفكر، بيؤروت، ط٢، سنة ٢٠١٠م.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٩٨٢، بيروت.

- محمد بن جمال الدين العاملي، اللمعة الدمشقية، منشورات دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ.
- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد احمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، دار المعارف بيروت .
- محمد عبد الله مغازي، البطالة ودور الوقت والزكاة في مواجهتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، المعهد العالي للزكاة، جمهورية السودان،، ٢٠١٢م.
- محمد عبد حسون،اثر الزكاة على الاستهلاك، جامعة القاهرة، كلية التجارة،١٩٩٩م .
- وزارة التخطيط العراقية، نسبة البطالة بين شباب العراق، مقالة على موقعwww.rudaw.net